مقدمة:

يعتبر النظام البرلماني نظاما وسطا بين النظام الرئاسي الذي يقوم على أساس الفصل الجامد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة، وبين النظام المجلسي الذي تهيمن فيه السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية من جهة أخرى. إذ أنه يقوم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين مع قيام كل منها بممارسة مهامها على رأسها الرقابة والتأثير المتبادل.

أسس النظام البرلماني:

ثنائية السلطة التنفيذية:

-رئيس الدولة:

يعد غير مسؤول سياسيا عن أعماله أمام البرلمان ونظرا لعدم مسؤوليته فهو لا يمارس السلطة التنفيذية من الناحية الفعلية، بل عن طريق الوزارة المسؤولة سياسيا أمام البرلمان، ومن ثم تكون سلطة الرئيس اسمية وشكلية فقط.

-الوزارة:

مسؤولة سياسيا، تباشر السلطة الفعلية، في النظام البرلماني تعتبر الوزارة العضو الفعّال في السلطة التنفيذية وهي التي تمارسها فعلا وتزاول كل الاختصاصات الدستورية للسلطة التنفيذية في الواقع، مجلس الوزراء هو المهيمن على شؤون الدولة وهو الذي يضع السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها وليس الرئيس، يلزم قرارات الرئيس لكي تصبح نافذة وملزمة أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصين بالمسألة (يأتي هذا الإلزام صراحة في الدستور البرلماني).

التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين:

-مظاهر التعاون:

جواز الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الوزارة، يحق للوزراء دخول البرلمان حتى بدون توجيه دعوة خاصة لهم بالحضور (لشرح سياسة الحكومة والدفاع عنها وله الأولوية متى طلب الحديث)، حق اقتراح القوانين أمام البرلمان، إعداد مشروع قانون الميزانية.

-مظاهر الرقابة:

رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية: حق السؤال، حق الاستجواب، حق إجراء التحقيق، المسؤولية الوزارية.

رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية: حل البرلمان.

التطور التاريخي للنظام البرلماني:

نشأ في إنجلترا عبر مراحل متسلسلة نوجزها في النقاط التالية:

-دور الديانة المسيحية في توحيد المقاطعات.

-ظهور جمعية الحكماء تضم الملك ورؤساء المقاطعات دورها منح الأراضي وفرض الضرائب.

-ظهور المجلس الكبير، ثم توسيع المجلس.

-تنازل الملك عن بعض الصلاحيات للمجلس وأصبح يعبّر عن دور البرلمان.

-انقسام البرلمان إلى مجلسين، حيث تم التمييز بين المنتخبين (مجلس العموم) وغير المنتخبين (الأشراف والأساقفة).

-سيطرة مجلس المنتخبين واستحواذهم على السلطة التشريعية، وسيطرة مجلس اللوردات على الوسائل المادية.

-التساوي بين المجلسين وإعطائهما حق التشريع.

وفي الأخير يمكن القول أنّ النظام البرلماني مرَ بالمراحل التالية:

الملكية المقيدة: سيطرة الملك والأرستقراطيين...

الازدواجية البرلمانية: إدخال فكرة الليبرالية وكذلك السيادة الشعبية

الديمقراطية البرلمانية: ظهور الأحزاب السياسية، مبدأ الاقتراع العام، سيادة الطابع العرفي وحصر السلطة التنفيذية في يد الحكومة.

معايير ومميزات النظام البرلماني:

-المعيار التقليدي: التوازن بين السلطات، التوازن من خلال أن أعضاء الهيئات تكمّل بعضها، التعاون من خلال مشاركة الحكومة في التشريع واقتراح مشاريع القوانين.

-المعيار الحديث: مسؤولية الحكومة أمام البرلمان انطلاقا من فكرة الاتهام الجنائي.

كل الأنظمة البرلمانية ينبغي تنصيصها على مبدأ المسؤولية السياسية أي مسؤولية الحكومة التي تمارس بواسطة: لائحة اللوم أو ملتمس الرقابة (من طرف النواب ضد الحكومة مع شرط توافر الأغلبية) أو مسألة الثقة (من رئيس الحكومة على مكتب المجلس إمّا بالتأكيد عليها أو سحبها ما يعني تقديم الاستقالة الجماعية)